

المعنى فالعمل المنصوب على كونه على كيد وتوسط غير الفعل المؤكد لأداة
المعنى وتصديرا لكلام حرف التثنية الدال على ان معنونه كالكلام حاله مخر
الناهي اليه معروفة ثم التأكيد بان تم تعقيب الكلام بما يدل على الترخيم والبيع
وهو قرينة ولكن لا يفرون فعلان بين الطرفين الا بوجه شاذ كما رابعه كما ورد
كاشترت التالفة الاولى فان دلالتها على الفرض بالوضع والثالثة الاخيرة ولا
فيها على الترتيب والمنهج على المقتضى فثابت كاشترت الاخيرين في جهة
المباينة مع لا العاطفة ومرة اما على العطف به فيقول بها اي من انما الحركات
اعني الالفاظ المذكور والمقوع على معاجلة على العطف فانهم يشبه الالفاظ
ثم الترخيم في قام لا فاعادوا على العطف نحو ما زيد فاقابل فاعادوا على العطف
ارجح لا يذهب فيه الهمم العلم الفصيح اول الامر في العطف واحسن منها
اي هو انما التعريف غير انما يتكرر اول الاسباب فانه تعريف بان الكلام من شرط
جملتهم كاليهام قطع النظر والتامل ثم كطعمه منها انما قطع النظر في الهمم قاله
الشيخ اعلم انك اذا استعربت وجدتها في قولك ما يكون واعلم ان في الالف
كان لرادها بكلام بعد ما نفس معناه ولكن الترخيم من جهة معناه فانهم قطعوا
ان ليس التعريف من قوله مع امين كما اولوا الالفاظ ان يبين التام من طاهر معناه
لكن ان يبين الكلام وان يقال ان من شرط الجمل كاليهام ثم الفرض كما يقع بين الالف
على ان يقع بين الفعل والقائل نحو ما قام الازدي وعرضها كالتا على والمفعول نحو
ما ضرب زيدا لغيره وما ضرب عمرا الازدي والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا ال
دوما وما اعطيت دوما الازديا والفعال في حاله في حاله نحو ما ساء زيد الازديا
وما جاء واكاد الازدي وكما بين الفعل وسائر المثلقات سواء الفعل مع غيره
فان زيدا لا في الآداب والام الالفيل وما ضربته الالسادب وما طبل الالف
وغرضك وكما بين الضم والوصف واليدل والميلد من جنس ما جاء في ال
الافاسل وما يما في اسلا الاضرب وما ضربت زيدا الالاسه وما سلب زيد

الهمم

الاعمال

الازديه فن الاستثناء بين المفعول عليه مع اداة الاستثناء كما روي في
ومعنى ضمير الفاعل على المفعول مثلا ضمير الفعل المستند الفاعل على المفعول وعلى
هذا فيما روي في الترخيم والتعريف الضمير المستند على المفعول او الضمير المستند
على المفعول ويكون حينئذ ضمير حقيقي افرادا او ضمير مستعارة كما روي في
ذلك وقيل قد يمتد بها نحو ما جاءها اعيان على قوله فتمت المفعول عليه واداة الاستثناء
على المفعول حال كون المفعول عليه واداة مجازا وهو ان اداة مقته
على المفعول عليه والمفعول عليه بلها نحو ما ضربت لغيره في المفعول
على المفعول والتعريف ما ضربت زيدا لغيره وما ضربت الازدي عمرا في المفعول
على الفاعل والتعريف ما ضربت عمرا الازدي وسنه في الترخيم لا يمتد باقرب الام
كما روي في الالف ولا فاع الحجاب وقوله كان لم يستحق سواك ولم يعم
على احد الاصلك الترخيم وكما سائر المفعولات وانما فذلك لاستعمال ضمير
الفعل قبل تمامها لان الضمير المفعول عليه غير في الاصل والتعريف المستند
زيد والضمير المفعول عليه في الثاني في الضمير المتعلق بغير المطلق التعريف
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني فتمت تلك الضمير وانما
مع قوله لانها في الحقيقة تامة لذلك المتعلق في الاخر وانما قال ليها لانهما
تقدمتا مع ان الهمم عن كانهما بان يرضى اداة الاستثناء عن المفعول عليه
كما قال في ما ضربت زيدا لغيره ما ضربت عمرا الازدي بتقديم اداة المفعول على
الفاعل لكن مع تسمية اداة عن المفعول وفيما ضربت عمرا الازدي بان يرضى زيد
الاعمال بتقديم الفاعل في اداة على المفعول لكن مع تسمية اداة عن الفاعل
منع لما فيه من اخلال المعنى وانكار المقصود فالشاذ ان المفعول عليه
يجب ان في اداة الاستثناء سواء كانا ضميرين عن المفعول كما في المثال او ضميرين
على كونهما القليل ويحتمل ان تقدمهما على الفاعل ايضا كما تقدمه بعض النحاة وقالوا
ان الطرف في قوله ما وما ضربت اشتمك الالفين جوارا دلنا بادع التراسه

Kingdom

الملك